ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته فان علم
ان عين الطعام حرام حرمت اجابته والا فلا
وتباح الاجابة ولا تجب اذا كان في ماله شبهة
ولهذا قال الزهري لا تجب الاجابة في زماننا
لشبهة ولكن لا بد من ان يغلب على الظن ان
في مال الداعي شبهة ومنها ان لا يكون الداعي
امرأة اجنبية وليس في موضع الدعوة محرم لها
ولا للمدعو وان لم يخل بها ومنها ان لا يكون الداعي
ظالما او فاسقا او شريرا او متكلفا طالبا للمباهاة
والفخر فانه فخ الاحمق ومنها ان يكون المدعو حرا
فلو دعي عبدا لم يجز ان اذن له سيده وكذا المكاتب
ان لم يضر حضوره بكسبه فان ضر واذن له
سيده فوجهان والاوجه عدم الوجوب
والمحجور عليه اجابة الداعي كالرشيد ومنها
ان يدعوه في الوليمة وقد تقدم وقتها ومنها
ان لا يكون المدعو قاضيا وفي معناه كل ذي
ولاية عامة ومنها ان لا يكون معذورا بمرض
فيترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك من
يتأذى بحضوره او لا يليق به مجالسته كالاراذل
ومنها ان لا يكون المدعو امرد يخاف من حضوره
ريبة او تهمة او قالة ومنها ان لا يكون هناك

ما في الصحيحين مرفوعا اذا دعي احدكم الى وليمة
عرس فليجب واما غيرها من الولايم فالاجابة
اليها مستحبة لما في مسند احمد عن الحسن قال
دعي عثمان بن ابي العاص الى ختان فلم يجب
وقال لم نكن ندعى على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقوله لا نعد اشارة الى اكثر
شروط وجوب الاجابة فان شروطه كثيرة
منها ان لا يخص بالدعوي الاغنياء فان شر
الطعام ومنها ان يكون الداعي مسلما
ومنها ان يكون المدعو مسلما فضاء ومنها
ان يدعوه في اليوم الاول فتسن الاجابة في اليوم
الثاني وتكره في الثالث ومنها ان يكون الداعي
مطلق التصرف فلم ان اتخذها الوصي من ماله وهو
ابو جد فالظاهر كما قال الاذرعي الوجوب
ومنها ان لا يدعوه لخوف منه لو لم يحضر وطمعا
في جاهه او اعانته على باطل ومنها ان يعين
المدعو بنفسه او نائبه لا ان نادى في الناس
كان فتح الباب وقال ليحضر من اراد ومنها
ان لا يتعذر المدعو الى الداعي ويرضى بتخلفه
ومنها ان لا يسبق الداعي غيره فان جاءا اجاب
اقربهما رحما ثم دارا ومنها ان لا يدعوه من اكثر

وقد رشحنا وقالوا لظاهر انه اذا دعي
اولا ابا وراق واخر في مجلسه ان
الاجابة اليه واجبة اه ق ل ش
حسين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)